

الأصول في النحو

هي والتقديم فيما أـ بعدُ لأن (إنـ) أشبهُ بالفعل منها فأما (لا) إذا كانت تلي الأسماء والأفعال وتصرفت في ذلك ولم تُشبه (بليسـ) فلك التقديم والتأخير تقول : (أنتـ زيداٌ لا ضاربٌ ولا مكرمٌ) وما أشبه ذلك ومن ذلك (إنـ) التي للجزاء لا تكون إلا صدراٌ ولا بُدـ من شرط وجوابٍ فالجزاء مشبه بالمبتدأ والخبر إذ كان لا يستغنى أحدهما عن الآخر ولا يتم الكلام إلا بالجميع فلا يجوز أن تقدم ما بعدها على ما قبلها لا يجوز أن تقول : (زيداٌ إنـ تضربـ أـضربـ) بأي الفعلين نصبته فهو غير جائزٍ لأنه إذا لم يجر أن يتقدم العاملُ لم يجر أن يتقدم المعمولُ عليه وأجاز الكسائي أن تنصبهُ بالفعل الأول ولم يجرها أحدٌ من النحويين وأجاز هو والفراءُ أن يكون منصوباٌ بالفعل الثاني .

قال الفراء : إنما أـجزتُ أن يكونـ منصوباٌ بالفعل الثاني وإنـ كان مجزوماً لأنهُ يصلحُ فيه الرفعُ وأن يكون مقديماً فإذا قلت : (إنـ زيداٌ تضربـ آتـكـ) فليس بينهم خلاف (وتضربـ جـزمـ) إلا أنهم يختلفون في نصب (زيدـ) فأهل البصرة يضمرونـ فعلاً ينصبُ وبعضهم ينصبه بالذي بعدهُ وهو قولُ الكوفيينـ وأجازوا : (إنـ تأتني زيداٌ أضربـ) إلا أنـ البصريينـ يقولونـ بـجزمـ الفعلـ بعد (زيدـ) وأبى الكوفيونـ جزمهـ وكان الكسائي يجيزُ الجزمـ إذا فرق بين الفعلين بصفةٍ نحو قولك : (إنـ تأتني إليك أـقصدـ)